

شركة باشاري مصر رئيس مجلس الادارة د.م. نادر رياض

والم المنتجات يخاطب انتاجها المستهلك المحلي في سلع استهلاكية محدودة يستطيع المستهلك بنفسه وامكاناته أن يحكم على مستوى جودتها دون أن يشغل باله بالمشاكل الأكثر تعقيداً مثل آثارها على الصحة أو قيمة الملوثات البيئية فيها أو الأضرار المباشرة أو غير المباشرة التي قد تترجم من استخدامها مثل هذه الصناعات: صناعة الملبوسات والسلع الاستهلاكية لا تعتبر شهادة الايزو من الضرورات الملحة لها.. أما إذا تعلق الأمر بسلع تتصل بالأمن والأمان أو سلامة مستخدم الأجهزة ودرجة الوقاية المطلوب توافرها في هذه الأجهزة فإن الأمر يخرج في الحالة عن نطاق الاتفاques العرفية بين الصانع والمستهلك ممثلاً في تاجر الجملة أو المستورد وذلك بضرورة استيفاء الموصفات القياسية الخاصة بكل دولة.

اما الصناعات التي توجه اهتماماتها إلى التصدير فإن الأمر يتطلب استيفاء الموصفات العالمية سواء كانت مواصفات جودة المنتجات أو مواصفات جودة المنظومة الصناعية والإدارية مثل مواصفات ايزو ٩٠٠٠.



العالمة شرقاً وغرباً د. نادر رياض

التي قبلها المجتمع العالمي خصوصاً في المفاهيم والمواصفات التي لم تعد محلاً لجدل أو خلاف. - يأتي على رأس المواصفات المقبولة موصفات الجودة العالمية الايزو ٩٠٠٠ وهي مواصفات الغرض منها التوثيق من وجود مستوى للجودة الإدارية يسيطر ويحكم ويدبر المؤسسة بمستوى يكفل التحكم في أداء المؤسسة وعملياتها المختلفة بنظام مستندى وإدارى ذي جودة عالية يمكن الاطمئنان معه لعدم وجود احتمال لتذبذب المستوى الذي يحكم أداء المؤسسة.

- وقد كانت الاستجابة المصرية من جانب المجتمع الصناعي لهذا الاتجاه مشجعاً في مرحلتها الأولى إلا أنها لازالت تقل كثيراً بالمقارنة بدول مماثلة في حوض البحر الأبيض مثل تركيا واسرائيل وسؤال آخر يطرحه سيادته: هل تعتبر شهادة الايزو لازمة لكافة الصناعات؟ - يقول: لاشك أن سياسة كل مؤسسة تحكمها طموحات وامكانيات تلك المؤسسة. فهناك الكثير من السلع

يتسائل الدكتور نادر ماهي ضرورة الحصول على شهادة الجودة واتجاه كثير من الشركات لتحمل تكاليف باهظة للحصول على شهادة الايزو رغم أن كثير من هذه الشركات كان يتبع نظاماً متقدماً لتطبيق الجودة؟

يقول سيادته: تبرز أهمية شهادة الجودة العالمية الايزو ٩٠٠٠ في توحيد المفاهيم الصناعية لقياسات الجودة عالمياً.

اذ أن مواصفات الجودة العالمية كانت تتبع كل دولة على حدة بصورة إقليمية ومع الاتجاه العالمي لرفع الفواصل بين الدول سواء كانت فواصل حدودية او جمركية او غيرها تمهدأ لظهور تكتلات صناعية كبرى مثل اليابان ودول شرق آسيا من جهة وامريكا وكندا ودول أمريكا اللاتينيه من جهة ثانية وتكتل الوحدة الأوروبيه وتوابعها من اتفاques المشاركة مع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا من جهة ثالثة.

هذا الواقع الجديد يدعو مصر اكثراً من أي وقت مضى بالانفتاح على العالم بتكتلات الصناعية المختلفة والحرص على الخروج من أي صورة من صور الانعزالية او الانغلاق او الانحباز. ومن هنا كانت اهمية أن يتعامل المجتمع الصناعي المصري بنفس اللغة